

أسوشيتد برس: المصريون يعيشون أيامًا سوداء بعد تعويم الجنيه



الأربعاء 30 نوفمبر 2016 م 10:11

قالت وكالة أسوشيتد برس الأمريكية: إن المصريين يواجهون أيامًا سوداء بعد قرار الحكومة بتحرير سعر صرف العملة المحلية "الجنيه" أمام الدولار الأمريكي.

واستعرضت الوكالة في تقرير لها اليوم الأربعاء بعض القصة الحية لمواطنين مصريين عبروا للوكالة عن عمق الأزمة والمعاناة التي يواجهونها بعد قرار تعويم الجنيه، حيث يؤكد المواطن أشرف محروس وهو موظف حكومي يبلغ 45 عاماً، أن الأموال لم تعد تكفي بالفعل مع ارتفاع أسعار الغذاء والكهرباء، لذلك يحذر محروس زوجته أن "أمامهما أيامًا سوداء"، عندما دررت الحكومة سعر الصرف، وارتفعت أسعار الوقود هذا الشهر.

وبحسب الوكالة فإن محروس يبحث الآن عن وظيفة ثانية؛ حيث أجبره ارتفاع التضخم على التوقف عن تناول الدجاج، واقتراض المال من الأصدقاء لتغطية النفقات، كما قلل من جلوسه على المقهى وشرب الشاي والقهوة، وخفض مصروف ابنه.

وفي تقرير الوكالة عن حياة المصريين بعد تحرير سعر الصرف، وما تبعه من تضخم وغلاء أسعار، وتأكل مرتبات الكثير من المواطنين وعجزهم عن تلبية نفقاتهم، يقر محروس بأissi: "لم نعد قادرين على البقاء على قيد الحياة براتبي هذا الوضع صعب للغاية".

ويؤكد محروس أن تكاليف تنقله اليومي زاد بعد خفض دعم الوقود، وقال إن أسعار الغذاء تلتهم الجزء الأكبر من راتبه البالغ من 1300 جنيه في الشهر، مضيًّا أن هذا يتركه يعاني لتغطية باقي النفقات المتزايدة الأخرى مثل دروس ابنه الذي ارتفعت لـ 175 جنيهًا من 150.

التكاليف الإضافية جعلته بحسب الوكالة يبحث عن وظيفة ثانية، وقال كنت آمل أن أعمل موظفًا في متجر، لكن أصحاب محلات لديهم نفس الضغوط.

لذلك هو وزوجته يعانيان بشدة، حيث بدأت في الاتجاه إلى المنتجات الرئيسية التي ارتفعت سعرها بشدة مؤخرًا، وتوقفوا عن أكل الدجاج واللحوم.

وبليق محروس باللوم على الحكومة ويقول إنه يود أن يرى مسؤولين يقللون من نفقاتهم قبل أن يطلبوا الفقراء إلى شد الحزام.

وقال "نحن نذبح من كل الاتجاهات مع تعويم الجنيه، لقد غرقنا جميعاً".

وترجح الوكالة استمرار المعاناة على خلفية القرارات الاقتصادية التي تقول الحكومة إنها تهدف إلى إحياء الاقتصاد المتدهور، وجذب المستثمرين مرة أخرى ووضع حد لأزمة الدولار.

ونوه التقرير إلى أن الحكومة قامت مؤخرًا بتعويم الجنيه، وخفض الدعم على الوقود للحصول على قرض صندوق النقد الدولي البالغ قيمته 12 مليار دولار.

ورسمت الوكالة صورة سوداوية للأوضاع في مصر حيث أشارت إلى أن الجنيه المصري بعد التعويم فقد بسرعة نحو نصف قيمته، ووصل سعر الدولار حوالي 18 جنيهًا، في بلد يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات من كل شيء، ورغم تضخم الأجور تظل كما هي، الجميع تقريباً في البلاد بالفعل معدمون وقيمة المرتبات انهارت بشكل كبير، إضافة إلى ذلك فإن تلك الخطوات جاء بعد إقرار ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع أسعار الكهرباء المنزلية.

وحوال حجم التضخم قالت الوكالة إنه قبل التعويم كان يبلغ 13.6% في أكتوبر الماضي، وأدت أزمة العملة الصعبة إلى نقص في الأدوية، والمواد الغذائية الأساسية مثل السكر، وأضرت الاضطرابات وعدم اليقين بعد ثورة 2011 السياحة، وأفرزت المستثمرين الأجانب

وتنقل الوكالة عن "جيسيون تيفي" خبير في شؤون الشرق الأوسط في كابيتال إيكonomiks أن المصريين سوف يواجهون فترة صعبة خلال العام المقبل"، متوقعاً أن يصل التضخم إلى ذروته بأكثر من 20% منتصف العام المقبل